2021

التقرير السنوي

الحادي والعشرون

ATIB
مـصرف الســـراي للتـــجـارة والاســـتـــثـمار
ASSARAY TRADE AND INVESTMENT BANK

التقرير السنوي
الحادي والعشرين

المحتوى

01

كلمة رئيس مجلس الإدارة

ص 8

02

تأسيس المصرف

ص 11

03

مجلس الإدارة والإدارة العامة

ص 14

04

الهيكل التنظيمي للمصرف

ص 16

05

أهم المؤشرات المالية

ص 18

06

تقرير مجلس الإدارة

ص 20

07

تقرير المراجعين الخارجيين

ص 24

المحتوى

08
تقرير هيئة الرقابة الشرعية
ص 50

09
رؤيتنا
ص 54

10
قيمنا
ص 56

11
الشارة الدعائية
ص 58

12
كيف نحقّق رؤيتنا؟
ص 60

13
إستراتيجيتنا
ص 62

14
المشاريع
ص 68

01

كلمة رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السيد / مندوب مصرف ليبيا المركزي
السيد / مندوب سوق المال الليبي
السادة / مراجعي الحسابات
السيدات والسادة: أعضاء الجمعية العمومية

يسرني أصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة أن أرحب بكم بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية الاعتيادية للنظر في بنود جدول الأعمال والمتعلق بنشاط المصرف ومركزه المالي عن السنة المنتهية في 2018/12/31م وكلى أمل أن يسلط تقرير مجلس الإدارة الضوء على نشاط مصرفكم الذي أنهى عامه العشرين ودخل عامه الواحد والعشرين بتوفيق من الله.
لقد قام المصرف بتنفيذ جميع القرارات والتوجيهات التي أصدرتها جمعيتكم الموقرة فياجتماعاتها السابقة.

أولاً: الإدارة:
كانت إدارة المصرف خلال السنة المالية محل التقرير على النحو التالي:
مجلس إدارة
المدير العام / مستشار المدير العام / الإدارة المالية / إدارة العمليات المصرفية / إدارة الائتمان / إدارة المخاطر / إدارة تقنية المعلومات / إدارة المراجعة الداخلية / إدارة التسويق والتواصل / إدارة الشركات / إدارة المشاريع / إدارة الخزينة / إدارة الموارد البشرية / إدارة الشؤون الادارية / إدارة الافراد (التجزئة) / إدارة الشؤون القانونية / وحدة الامتثال ومكافحة غسيل الاموال / إدارة الجودة والتطوير المستمر / مشروع الدفع الإلكتروني.

ثانياً: عقد مجلس الإدارة خلال السنة محل التقرير (4) لإجتماعات أصدر من خلالها مجموعة من القرارات لتنظم سير العمل وفق اللوائح والنظم المعمول بها بالمصرف.

السيدات والسادة أعضاء الجمعية العمومية:
وضع مجلس الإدارة النقاط التي تم ذكرها في تقريره العشرين نصب عينيه، وحددت أهداف المصرف المرحلية لتكون على مستوى التطلعات، وقد أدى تطبيق معايير الإدارة الرشيدة والمستمر على مدى الفترة الزمنية السابقة إلى نتائج إيجابية متعددة، وذلك من خلال عمل المصرف وترتيب أولوياته وأهدافه الاستراتيجية حيث قام في سنة التقرير باتخاذ القرارات التالية:
1. عرض مرشحين جدد لعضوية مجلس إدارة المصرف.
2. إضافة حكم في الهيكل التنظيمي للمصرف بشأن تمويل المشروعات الصغرى والمتوسط.
3. تعديل القرار رقم (48) (2) لسنة 2015 م. بشأن إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بناءً على ما ورد بدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.
4. إعادة تعيين مدير وحدة الامتثال وغسيل الاموال

ومن خلال ما تم طرحه نود الإفادة بأن إيرادات المصرف واضحة حيث بلغ إجمالي الإيرادات في 2018/12/31م 27,788,003 دينار ليبي، مقارنة بمبلغ 12,274,016 دينار ليبي في 2017/12/31م. وبلغت الأرباح بعد خصم الضرائب 6,144,503 دينار ليبي مقارنةً بمبلغ 1,096,723 دينار ليبي في 2017/12/31م.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تتمثل سياسة المصرف في الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والدائنين لضمان نمو النشاط، وتتم المراقبة من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للعائد على حقوق المساهمين، وذلك باتخاذ إجراءات التحوط بتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة مخاطر الائتمان، ويتم تقدير المخصصات على الديون المشكوك في تحصيلها وفقاً للضوابط الواردة في مناشير مصرف ليبيا المركزي بشأن تصنيف الديون.

لقد أوضحنا في تقريرنا العشرون رؤيتنا المستقبلية وتم الالتزام بها خلال سنة التقرير، واختتمنا عام 2018م. ونحن أقوى وأقدر على خدمة زبائننا، حيث تمكنّا خلال هذا العام من مواصلة العمل على تطوير هيكلية المصرف ورفع رأس المال، واستطعنا تحقيق أرباح من خلال تنويع منتجاتنا التي شملت الصيرفة الرقمية، والبطاقات المحلية والدولية، كما وضعنا اللمسات الأخيرة لعدة مشاريع مثل مشروع الصيرفة الإسلامية، ومشروع مركز الاتصالات وخدمات الزبائن.

ختامًا، نأمل الاطلاع على البنود الواردة بالميزانية والبيان التحليلي المُعد من قبل المراجعين الخارجيين الواردة بتقرير مجلس الادارة.
آملين أن نكون قد أوضحنا ملخصاً لأهم الإجراءات التي قام مجلس الادارة باتخاذها خلال السنة المالية 2018م.

ولا يسعني إلا أن أشيد بروح التعاون المستمر والفعال بين المصرف والمتعاملين معه من مؤسسات وشركات وأفراد، وأن نؤكد حرصنا الدائم على الاستمرار في تطوير هذه العلاقات بما يكفل تقديم أفضل الخدمات في ظل القواعد والأعراف المصرفية.
ولا يفوتني بهذه المناسبة إلا أن أثمن عاليًا على المجهودات التي تبذلها الإدارة التنفيذية والعاملين بإدارات المصرف وفروعه والتي كان لها أكبر الأثر في تحقيق هذه النتائج متمنين التوفيق لأتيب، آملين أن يكون على مستوى التطلعات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نعمان البوري
رئيس مجلس الإدارة

2020

تأسيس المصرف

تأسيس المصرف

مصرف السراي للتجارة والاستثمار
شركة مساهمة ليبية
مصرف طرابلس الأهلي (سابقاً)

1996

تأسيس المصرف

تأسس المصرف طبقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 1993 م وتعديلاته بشأن المصارف والنقد والائتمان، وعلى أحكام القانون التجاري والقانون رقم (65) لسنة 1970 م، وعلى قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للمالية رقم (279) لسنة 1996 م، بالإذن للمصرف في مزاولة نشاطه.

1997/10/10

افتتاح المصرف

افتُتح المصرف رسمياً بتاريخ: 10 / 10 / 1997 م

1998

النشاط الفعلي للمصرف

2007/06/06

تغيير الاسم

تم تغيير اسم المصرف بناءً على قرار الجمعية العمومية غير الاعتيادية في إجتماعها المنعقد بتاريخ 06 / 06 / 2007 م ليصبح (مصرف السراي للتجارة والاستثمار) وبموجب قرار محافظ مصرف ليبيا المركزى رقم (59) لسنة 2007 م بمنح الإذن له بممارسة نشاطه كمصرف تجاري.

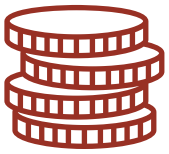

رأس المال:

المكتتب به (33,333,330.000 د.ل) فقط ثلاثة وثلاثون مليون وثلاثمئة وثلاثة وثلاثون ألف وثلاثمئة وثلاثون دينار تم سداده بالكامل.

حقوق الملكية

كبار المساهمين	%57.740
بقية المساهمين	%42.260

03

مجلس الإدارة والإدارة العامة

مجلس الإدارة والإدارة العامة

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة	نعمان البوري
نائب رئيس مجلس الإدارة	عز الدين بن حميدة
عضواً	هشام بي
عضواً	سامي بن غرسة
عضواً	البوديرى شريحة
عضواً	صلاح الدين قدمور
عضواً	بيادجو ماترانقا
أمين سر	فوزية أبو راس

الإدارة العامة

المدير العام	فاروق العبيدي
مدير الإدارة المالية	عبد السلام ميلاد
مديرة إدارة الموارد البشرية	رفقه الكوت
مدير إدارة الجودة والتطوير المستمر	هشام والي
مدير إدارة الائتمان	صابر الغربي
مدير إدارة تقنية المعلومات	سامي الحساني
مدير إدارة المراجعة	خالد بشيوه
مسؤول إدارة الخزينة	المهدى دغيم
مدير إدارة التسويق والتواصل	مهند المنقوش
مديرة إدارة المشاريع	دنيا عجاج
مديرمشروع الدفع الإلكتروني	أحمد صنوك
مدير إدارة العمليات المصرفية	مهدي السعيدي
مدير إدارة الشركات	أسامه النصراوي
مدير وحدة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال	فوزي ددش
مدير إدارة الشؤون الإدارية	فاتح عريبي
مدير إدارة الشؤون القانونية	عبد المنعم اشتيوي
مدير إدارة المخاطر (المكلف)	صابر الغربي

70

الهيكل التنظيمي للمصرف

الهيكل التنظيمي للمصرف

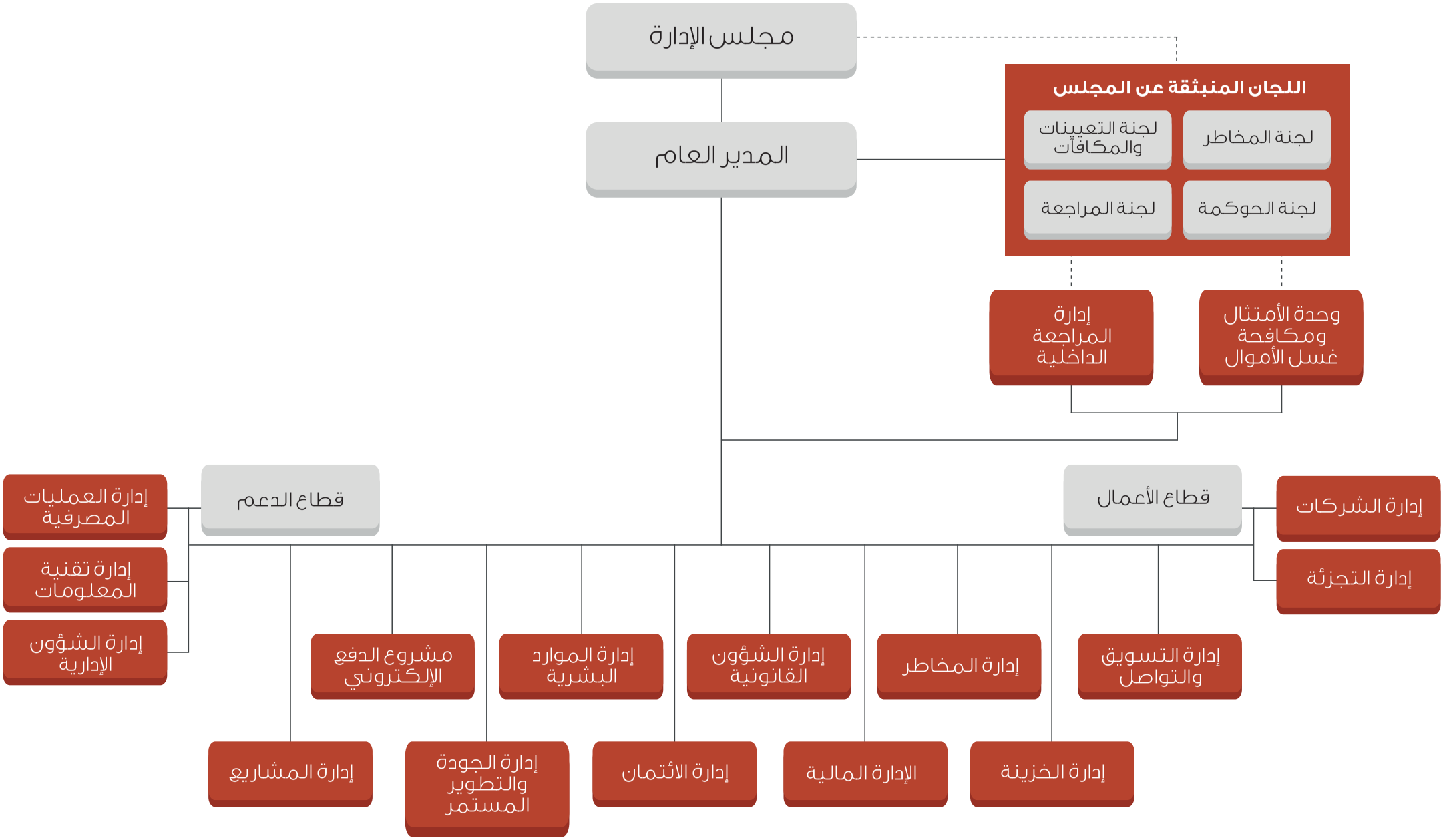

60

أهم المؤشرات المالية

أهم المؤشرات المالية

ألف دينار ليبي	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017
أرباح العمليات المصرفية	27,788	12,274
صافي نتيجة السنة	6,145	1,097
القروض والتسهيلات وحسابات جارية مدينة/بالصافي	4,954	3,625
إجمالي الأصول	485,511	340,674
إجمالي الودائع	236,481	249,722
حقوق المساهمين	39,018	32,874
معدل كفاية رأس المال	%26.5	%41.9

أرباح العمليات المصرفية

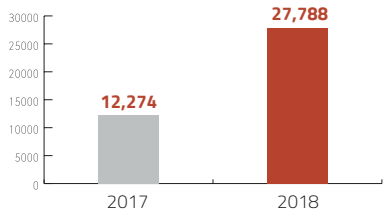

معدل كفاية رأس المال

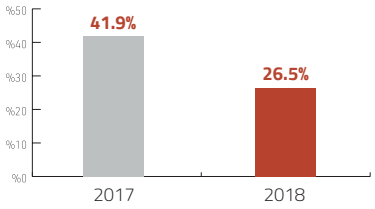

إجمالي الأصول

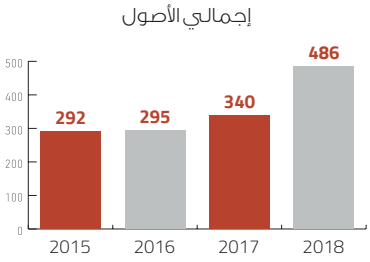

ودائع الزبائن

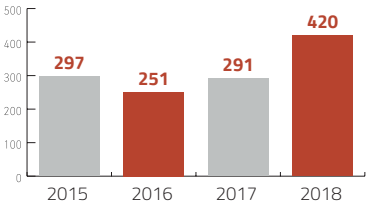

التمويلات

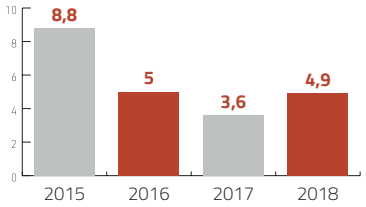

حقوق الملكية

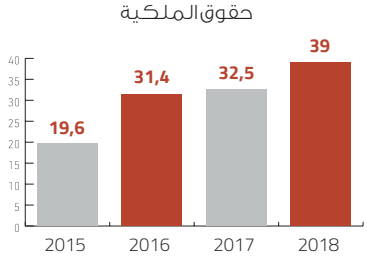

الدخل الصافي

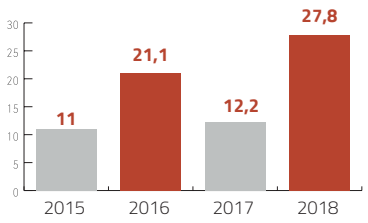

الربح الصافي قبل الضرائب

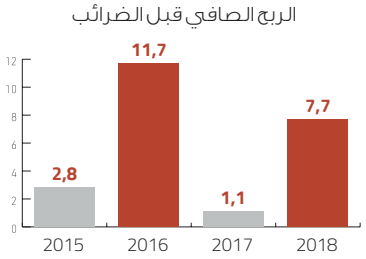

نسبة التكلفة مقارنة بالدخل

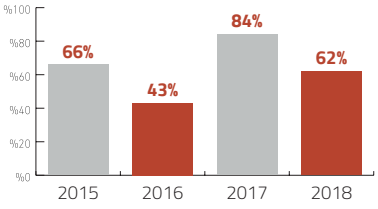

عدد الزبائن

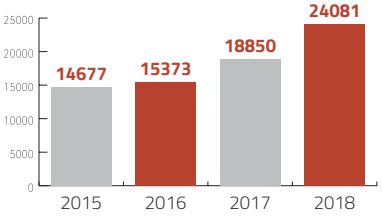

إجمالي عدد الموظفين

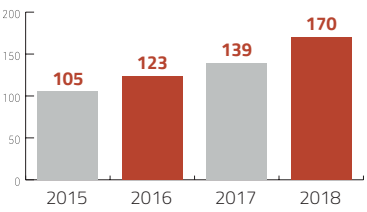

90

تقرير مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة السنوي

الواحد والعشرون عن نشاط

المصرف ومركزه المالي

عن السنة المنتهية في 2018/12/31

السيدات والسادة / أعضاء الجمعية العمومية
السيد / مندوب مصرف ليبيا المركزي
السيد / مندوب سوق المال الليبي
السادة / مراجعي الحسابات

بمناسبة اجتماع الجمعية العمومية لمصرف السراي للتجارة والاستثمار، يتشرف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالترحيب بكم وعرض التقرير السنوي الواحد والعشرون عن نشاط المصرف لتوضيح أهم المؤشرات المتعلقة بالوضع المالي للمصرف وفقاً لما جاء بالحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31م التي رأينا ضرورة الإشارة إليها نتيجة لقيام المصرف بأداء الأعمال المناطة به داخل القطاع المصرفي الليبي.

أولاً: رأس المال

بلغ رأس المال مع نهاية السنة المالية 2018 ما قيمته 33,333,330 دينار ليبي والذي تم تحديده في المادة (5) من النظام الأساسي للمصرف.

ثانياً: الإدارة

كانت إدارة المصرف خلال السنة المالية محل التقرير على النحو التالي:

- مجلس الادارة

المدير العام / مستشار المدير العام / الادارة المالية / إدارة العمليات المصرفية / إدارة الائتمان / إدارة المخاطر / إدارة تقنية المعلومات / إدارة المراجعة / إدارة التسويق والتواصل / إدارة الشركات / إدارة المشاريع / إدارة الخزينة / إدارة الموارد البشرية / إدارة الشؤون الإدارية / إدارة الأفراد (التجزئة) / إدارة الشؤون القانونية / وحدة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال / إدارة الجودة والتطوير المستمر / مشروع الدفع الإلكتروني

ثالثاً: الميزانية العمومية

1- الأصول:

بلغ إجمالي الأصول في 31 ديسمبر 2018 م 485,511,026 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 340,673,575 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2017م. بزيادة قدرها 144,837,446 دينار ليبي.

- **أرصدة لدى المصارف**

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2018م، مبلغ 395,309,143 دينار ليبي مقارنةً بمبلغ 303,827,828 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2017؛ بزيادة وقدرها 91 مليون دينار ليبي ويرجع ذلك إلى السمعة الطيبة التي اكتسبها المصرف من بين المصارف العاملة بليبيا.

وتفاصيل هذا الرصيد على النحو التالي:

- نقدية وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي 165,582,728 دل.
- أرصدة لدى مصارف محلية وأجنبية 229,726,415 دل.

- **القروض والتسهيلات**

بلغ إجمالي القروض والتسهيلات في 31 ديسمبر 2018م، 4,954,418 دينار (صافي) بعد طرح الفوائد المجنبة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها، مقارنة بسنة 2017م حيث بلغت 3,624,719 دينار، أي بزيادة قدرها 1,329,699 دينار ليبي، وذلك نتيجة منح قروض محلية.

- **الاستثمارات المالية**

بلغت مساهمات المصرف في بعض الشركات حتى نهاية ديسمبر 2018م، ما مجمله 766,790 دينار ليبي دون أي تغيير مقارنة بسنة 2017م حيث كانت تبلغ 766,790 دينار وهي على النحو التالي:

تقرير مجلس الإدارة

- شركة الروابي 150,000.000 د.ل .
- شركة تداول 600,000.000 د.ل.
- شركة السرايا للاستثمارات والخدمات 16,790.000 د.ل.
- إجمالي المساهمة 766,790.000 دينار ليبي.

▪الأصول الثابتة

بلغ رصيد الأصول الثابتة في 31 ديسمبر 2018م مبلغ وقدره 22,347,692 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 20,540,473 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2017م، بزيادة قدرها 2,667,405 تمثلت هذه الزيادة في اقتناء بعض الأصول (مباني/ وسائل نقل/ أجهزة ومعدات / أجهزة حاسب آلي).

2- الخصوم:

▪الخصوم وحقوق المساهمين

بلغ إجمالي الخصوم في 31 ديسمبر 2018م مبلغ وقدرة 485,511,026 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 340,673,878 دينار في 31 ديسمبر 2017م. كما بلغ مجموع حقوق المساهمين 39,018,105 دينار ليبي مقابل 32,873,602 دينار في سنة 2017م.

▪تطور رأس مال المصرف

أما بخصوص رأس المال للمصرف وحسب ما ورد بالنظام الأساسي فقد كان المبلغ المكتتب فيه 33,333,330.000 د.ل حيث تم استكماله وتسديده بالكامل في بداية شهر يناير لسنة 2011م.

▪الاحتياطيات

بلغت الاحتياطات مبلغ وقدره 740,174 دينار ليبي وتمشياً مع متطلبات قانون النشاط التجاري الليبي، بأن تستقطع الشركات نسبةً من أرباحها السنوية الصافية لحساب الاحتياط القانوني، ووفقاً للقانون فإن المصرف غير ملزم باقتطاع أي مبالغ طالما أنه يحقق خسائر متراكمة.

▪صافي أرباح العام

بلغ إجمالي الإيرادات في 31 ديسمبر 2018م 27,788,003 دينار ليبي، مقارنة بمبلغ 12,274,016 دينار في 31 ديسمبر 2017م، كما بلغ إجمالي المصروفات في 31 ديسمبر 2018م. 20,079,576 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 11,177,293 دينار في 31 ديسمبر 2017م، وبلغت الأرباح بعد خصم الضرائب 6,144,503 دينار مقارنة بمبلغ 1,096,723 دينار في 31 ديسمبر 2017م.

▪ودائع الزبائن

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2018م، مبلغ وقدره 236,481,360 دينار، مقارنةً بمبلغ وقدره 249,721,611 دينار في 31 ديسمبر 2017م.

▪المخصصات

1-مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2018م 12,197,941 دينار ليبي، فيما بلغ المخصص 11,863,415 دينار في 31 ديسمبر 2017.

2- مخصص بدل الإجازات:

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2018م مبلغ وقدره 928,947 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 640,175 دينار في 31 ديسمبر 2017م.

3- مخصص مخاطر عامة:

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2018م مبلغ وقدره 813,936 دينار ليبي، مقارنة بمبلغ 808,140 دينار في 31/12/2017م.

عقد مجلس الإدارة خلال هذه السنة (4) اجتماعات قام من خلالها بإصدار مجموعة قرارات لتنظيم سير العمل وفق اللوائح والنظم المعمول بها بالمصرف:

- عرض مرشحين جدد لعضوية مجلس إدارة المصرف.
- إضافة حكم في الهيكل التنظيمي للمصرف بشأن تمويل المشروعات الصغرى والمتوسط.
- تعديل القرار رقم (48) (2) لسنة 2015 م. بشأن إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بناءً على ما ورد بدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.
- إعادة تعيين مدير وحدة الامتثال وغسيل الاموال

ومن خلال ما تم طرحه نود الإفادة بأن إيرادات المصرف واضحة، وتتمثل سياسة المصرف في الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والدائنين لضمان نمو النشاط، وتتم المراقبة من الإدارة التنفيذية ومجلس الادارة للعائد على حقوق المساهمين، وذلك باتخاذ إجراءات التحوط بتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة مخاطر الائتمان، ويتم تقدير المخصصات على الديون المشكوك في تحصيلها؛ وفقاً للضوابط الواردة في مناشير مصرف ليبيا المركزي بشأن تصنيف الديون.

ختاماً، نأمل أن نكون قد أوضحنا ملخصاً لأهم البنود الواردة بالميزانية والبيان التحليلي المعد من قبل المراجعين الخارجيين، وأهم الإجراءات التي قام مجلس الإدارة باتخاذها خلال السنة المالية 2018م.

السلام عليكم
مجلس الإدارة

07

تقرير المراجعين الخارجيين

المتضامنون
عضو في مؤسسة إرنست ويونغ العالمية

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين
إلى مساهمي مصرف السراي للتجارة والاستثمار
طرابلس - ليبيا

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المرفقة لمصرف السراي للتجارة والاستثمار (المصرف) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018 وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في 31 ديسمبر 2018 وأدائه المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقًا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في ليبيا.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقًا لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف وفقًا لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لمراجعة القوائم المالية في ليبيا، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة وتوفر أساسًا لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقًا لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأيًا منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل أمر من الأمور المشار إليها أدناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساسًا لرأينا حول تدقيق القوائم المالية المرفقة.

تقرير المراجعين الخارجيين

كفاية مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة (إيضاح 5) في القوائم المالية

أمر التدقيق الهام 1

تم اعتبار هذا الأمر من الأمور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الإدارة لتقديرات لاحتساب مدى ووقت تسجيل خسارة التدني.

يتم تحديد مخصص التسهيلات الائتمانية وفقًا لسياسة المصرف الخاصة بالمخصصات وتدني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات مصرف ليبيا المركزي.

تشكل التسهيلات الائتمانية جزءًا كبيرًا من أصول المصرف، وهنالك احتمالية لعدم دقة مخصص التدني المسجل سواءً نتيجة استخدام بيانات أساسية غير دقيقة أو استخدام فرضيات غير معقولة. نظرًا لأهمية الأحكام المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن مراحل مختلفة وفقًا لما هو منصوص عليه في تعليمات مصرف ليبيا المركزي، اعتبرت إجراءات التدقيق فيما يخص هذا الأمر من أمور التدقيق الرئيسية.

بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية للمصرف مبلغ 21,510,862 دينار ليبي ومخصصات التدني مبلغ 12,197,941 كما في 31 ديسمبر 2018. تم عرض سياسة مخصص التدني في السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد هذه القوائم المالية ضمن إيضاح (3-2).

نطاق التدقيق لمواجهة أمر التدقيق الهام

إن إجراءات التدقيق المتبعة تضمنت فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل ومراقبة الائتمان وتقييم اتباع الإدارة لتعليمات مصرف ليبيا المركزي في احتساب مخصص التدني وإجراءات التحصيل ومتابعتها، حيث قمنا بدراسة وفهم لسياسة المصرف المتبعة في احتساب المخصصات ومدى تماشيها مع السياسات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي في احتساب المخصصات على القروض غير المنتظمة كما قمنا باختيار ودراسة عينة من التسهيلات الائتمانية المنظمة وغير المنتظمة على مستوى المصرف ككل وتقييم العوامل المؤثرة في عملية احتساب مخصص تدني التسهيلات كتقييم الضمانات المتوفرة وملاءة العملاء المالية وتقديرات الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة والمتطلبات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية ومناقشة تلك العوامل مع الإدارة التنفيذية للتحقق من مدى كفاية المخصصات المرصودة بالإضافة إلى قيامنا بإعادة احتساب للمخصصات الواجب رصدها لتلك الحسابات ومدى اتباع المصرف لتعليمات الجهات الرقابية.

كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول التسهيلات الائتمانية ومخصص تدني التسهيلات الائتمانية والمبينة في الإيضاح رقم (5).

مسؤولية الإدارة والمسؤولين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقًا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في ليبيا، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواءً الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عن إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولين عن الاشراف على عملية إعداد التقارير والقوائم المالية للمصرف.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية مأخوذة كليًا خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط وإصدار تقرير المراجعة الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة إن المراجعة الذي يجري وفقًا لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائمًا خطأ جوهريًا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من المراجعة وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة توفر أساسًا لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالمراجعة وذلك لتصميم إجراءات ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقى بشكوك كبيرة حول قدرة المصرف على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير المراجعة إلى إيضاحات القوائم المالية حتى تاريخ تقرير المراجعة، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المصرف.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

التواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق المراجعة وتوقيته وملاحظات المراجعة المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية المراجعة بالإضافة إلى أي أمور أخرى.

عبد المنعم البوسيفي
طرابلس - ليبيا
10 سبتمبر 2019

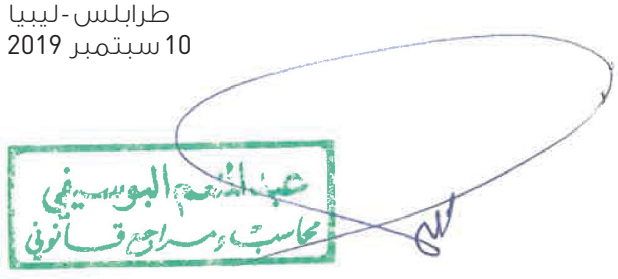

تقرير المراجعين الخارجيين

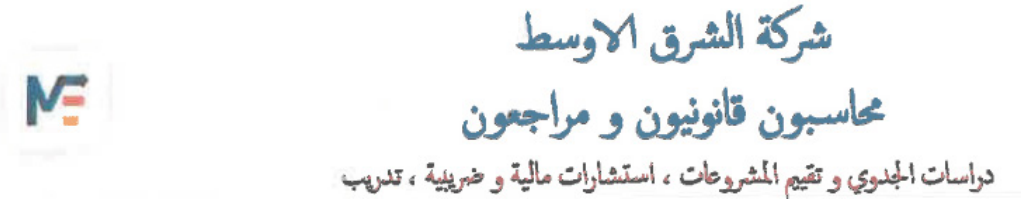

تقرير حول تدقيق البيانات المالية 31 ديسمبر 2018
السادة/ رئيس وأعضاء الجمعية العمومية
لمصرف السراي للتجارة والاستثمار (شركة مساهمة ليبية) المحترمين
طرابلس - ليبيا

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لمصرف السراي للتجارة والاستثمار
«المصرف» والتي تتكون من:

- بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018.
- بيان الدخل وبيان التغييرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للمصرف كما في 31 ديسمبر 2018 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقًا لهذه المعايير موضحة لاحقًافي تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق احول تدقيق البيانات المالية. نحن مستقلون عن المصرف وفقًا «لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين» الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك الأخلاقي للمحاسبين ولقد التزمنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه القواعد. نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا حول التدقيق.

أمور التدقيق الأساسية

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقًا لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق البيانات المالية لإبداء رأينا حول هذه البيانات ولا نبدي رأيًا منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل أمر من الأمور المشار إليها أدناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق البيانات المالية، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه توفر أساسًا لرأينا حول تدقيق البيانات المالية المرفقة.

أمر التدقيق الأساسي – تدني قيمة الذمم التجارية المدينة:

إن التدني في قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية هو أحد أهم الأمور التي تؤثر على نتائج أعمال المصرف، بالإضافة إلى كونها من الأمور التي تطلب الكثير من الاجتهاد لتحديد التعثر وقياس خسارة التدني. يتم تطبيق الاجتهاد على مدخلات عملية قياس التدني بما فيها تقييم الضمانات واحتساب المخصص على أساس العميل وعلى أساس المحفظة، وتحديد تاريخ التعثر وبالتالي احتساب التدني من ذلك التاريخ. بلغ إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2018 مبلغ 21,510,863 دينار ليبي (2017: 19,929,183 دينار ليبي) وقد تم تسجيل مخصص تدني مقابل تلك القروض والتسهيلات الائتمانية بقيمة 12,197,941 دينار ليبي (2017: 11,863,415 دينار

ليبي) كما في 31 ديسمبر 2018.

إجراءات التدقيق:
تضمنت إجراءات التدقيق الحصول على كشوفات القروض والتسهيلات الائتمانية غير العاملة وتحت المراقبة واختيار عينات لدراسة خسارة التدني بما فيها تقييم الضمانات والمخصصات اللازمة بناءً على تاريخ التعثر.
إن خسارة التدني في محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية قد تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم (9) حول البيانات المالية والسياسات المحاسبية.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمصرف للعام 2018:

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي غير البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. إن رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

مسؤولية الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة على البيانات المالية:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية ومسؤولة عن إعداد نظام رقابة داخلي والذي تعتبره الإدارة ضروريًا لغرض إعداد بيانات مالية خالية من تحريفات جوهرية سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.
إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار وكذلك الإفصاح، عندما ينطبق ذلك، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت هنالك نية لدى الإدارة بتصفية المصرف أو إيقاف أعماله أو لعدم وجود بديل واقعي غير ذلك.
إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين على الاشراف على عملية التقارير المالية في المصرف.

مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية:

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواءً كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا، التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضمانة بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائمًا عن أي خطأ جوهري إن وجد، إن التحريفات يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي يمكن أن تؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة إلى:
- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في البيانات المالية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسًا لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ حيث أن الاحتيال قد يشتمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المصرف.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة حول أمور متعددة منها نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

شركة الشرق الأوسط محاسبون قانونيون ومراجعون
عبد الرحمن عياد عمار
إذن مزاولة رقم (1157)
مراسل BDO العالمية
12 سبتمبر 2019 طرابلس - ليبيا

القوائم المالية
كما هي في 2018.12.31
والافصاحات المتممة لها

الميزانية العمومية كما هي في 2017/12/31

الأصول	إيضاح	2018.12.31	2017.12.31
نقد وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي	6	165,582,728	236,976,067
أرصدة لدى مصارف أخرى	7	229,726,415	66,851,761
استثمار في شركات تابعة وزميلة	8	766,790	766,790
قروض وتسهيلات ائتمانية/ بالصافي	9	4,954,419	3,624,719
ممتلكات ومعدات/ بالصافي	10	22,347,693	20,540,473
أعمال تحت التنفيذ	11	3,497,791	1,869,699
أصول غير ملموسة/ بالصافي	12	3,262,802	2,954,542
أصول أخرى	13	55,372,388	7,089,826
مجموع الأصول		**485,511,026**	**340,673,878**
الالتزامات وحقوق المساهمين			
ودائع زبائن	14	419,576,976	291,022,906
مخصصات أخرى	15	1,741,883	1,448,315
التزامات أخرى	16	25,173,057	15,329,052
مجموع الالتزامات		**446,492,916**	**307,800,273**
حقوق المساهمين	17		
رأس المال المكتتب به والمدفوع		33,333,330	33,333,330
احتياطي قانوني		740,174	740,174
خسائر متراكمة		(1,199,897)	(2,296,625)
ربح السنة		6,144,503	1,096,723
مجموع حقوق الملكية		39,018,110	32,873,602
مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين		**485,511,026**	**340,673,878**
التزامات محتملة	**23**	**150,785,739**	**27,326,298**

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم 1 الى الرقم 26 وافق عليها مجلس الإدارة بتاريخ 24 ديسمبر 2019 ووقع عليها بالنيابة عنهم كل من

فاروق بن خميس العبيدي
المدير العام

نعمان محمد البوري
رئيس مجلس الادارة

	إيضاح	2018	2017
الإيرادات			
صافي إيرادات العمولات:	18	27,788,003	12,274,016
إجمالي الدخل		**27,788,003**	**12,274,016**
المصروفات			
نفقات الموظفين	19	(11,101,877)	(6,750,495)
استهلاكات وإطفاءات	12 -10	(1,976,395)	(1,281,998)
مصاريف إدارية وعمومية أخرى	20	(6,178,425)	(3,522,772)
إجمالي المصروفات		**(19,256,497)**	**(11,555,036)**
الربح التشغيلي		**8,541,506**	**718,756**
المخصصات			
مخصص تدني القروض والتسهيلات الممنوحة	9	(334,526)	377,972
مخصص تدنى أصول اخرى		(188,553)	-
مخصص مخاطر عامة		(300,000)	-
مخصص ضرائب		(1,563,924)	-
إجمالي المخصصات		**(2,397,056)**	**377,972**
ربح السنة		**6,144,503**	**1,096,723**
حصة السهم من ربح السنة	**22**	**1.84**	**0. 33**

كل البيانات المالية من الرقم 1 إلى 26 وافق عليها مجلس الادارة بتاريخ 2019/01/24 ووقع عليها بالنيابة عنهم كل من:

فاروق بن خميس العبيدي
المدير العام

نعمان محمد البوري
رئيس مجلس الادارة

القوائم المالية
كما هي في 2018.12.31
والافصاحات المتممة لها

بيان التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2018	رأس المال المكتتب به والمدفوع	احتياطي قانوني	خسائر متراكمة	الإجمالي
1 يناير 2018	33,333,330	740,174	(1,199,897)	32,873,607
احتياطي قانوني	-	-	-	-
ربح السنة	-	-	6,144,503	6,144,503
31 ديسمبر 2018	**3,333,330**	**740,174**	**4,944,6**	**39,018,110**
2017				
1 يناير 2017	33,333,330	740,174	(2,636,728)	31,436,776
تعديلات سنوات سابقة	-	-	340,103	340,103
الرصيد بعد التعديل	-	-	(2,296,625)	31,776,879
ربح السنة	-	-	1,096,723	1,096,723
31 ديسمبر 2017	**33,333,330**	**740,174**	**(1,199,892)**	**32,873,602**

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

	إيضاح	2018	2017
الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		7,708,427	1,096,723
تعديلات:		-	
استهلاكات وإطفاءات	12-10	1,976,195	1,281,998
مخصص تدنى القروض والتسهيلات الائتمانية		**334,526**	**(377,972)**
مخصص مخاطر عامة		300,000	-
مخصص تدنى الموجودات		188,553	-
التغير في الأصول والخصوم المتداولة			
الاحتياطي الالزامي لدى مصرف ليبيا المركزي		(15,863,409)	(447)
قروض وتسهيلات ائتمانية		(1,664,225)	1,825,940
ودائع زبائن		128,554,070	39,997,749
أصول أخرى		(48,471,112)	(2,601,840)
مخصصات أخرى		294,568	(135,177)
التزامات أخرى		9,844,005	4,819,808
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل		**83,201,598**	**45,906,782**
ضريبة الدخل		**(1,863,724)**	**-**
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**81,337,874**	**45,906,782**

	إيضاح	2018	2017
الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات	10	(2,567,250)	(6,502,593)
شراء أصول غير ملموسة	12	(1,524,623)	(811,063)
أعمال تحت التنفيذ	11	(1,628,092)	(1,170,854)
استثمارات في شركات تابعة وزميلة		-	(400,000)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		5,719,965	8,884,510
التغير في النقد وما في حكمه		75,617,909	37,022,721
النقد وما في حكمه في بداية السنة		243,915,526	206,893,255
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	**21**	**319,533,435**	**243,915,526**

1- عام:

تأسس مصرف السراي للتجارة والاستثمار (شركة مساهمة ليبية) بمسماه السابق (مصرف طرابلس الأهلي) سنة 1997، قبل أن يرفع رأس ماله إلى 33 مليون دينار ليبي في 2007/6/6. وجرى تغير الاسم ليصبح مصرف السراي للتجارة والاستثمار.

يمارس المصرف نشاطه من خلال إدارته العامة وثلاثة فروع في مدينة طرابلس، وفقًا لأحكام قانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف، النقد والائتمان، وأحكام القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري ومن أهم نشاطات المصرف القيام بجميع أعمال المصارف التجارية وتشمل هذه الأعمال فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع والأمانات وتقديم الخدمات المتعلقة بالاعتمادات المستندية والمستندات برسم التحصيل وخطابات الضمان وإصدار وإدارة أدوات الدفع والتحويلات وبطاقات الدفع وغيرها من الأغراض ذات الصلة.

يقع المقر الرئيسي المصرف في طريق قرجي بمدينة طرابلس – ليبيا.

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة:

- الاسم/ الصفة

نعمان محمد البوري/ رئيس مجلس الإدارة
عزالدين علي بن حميدة/ نائب رئيس مجلس الإدارة
هشام حسني حسني بي/ عضو مجلس إدارة
البوديري رمضان شريحة/ عضو مجلس إدارة
سامي بن غرسة/ عضو مجلس إدارة
بيادجو ماترنقا/ عضو مجلس إدارة
صلاح الدين مفتاح قدمور/ عضو مجلس إدارة

2- أساس الإعداد:

إن أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية قد تم الإفصاح عنها في إيضاح (4) والتي تم تطبيقها وفقاً لمبدأ الثبات لجميع السنوات المعروضة إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الليبي الذي يمثل ايضًا عملة المصرف الوظيفية.

إن المبالغ الظاهرة مقربة إلى أقرب دينار ليبي.

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية والتفسيرات (تشكل معا IFRS) ووفقاً لمتطلبات القانون الليبي.

القوائم المالية
كما هي في 2018.12.31
والافصاحات المتممة لها

إن إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام تقديرات محاسبية هامة ومحددة كما يتطلب أيضاً من الإدارة استخدام تقديراتها الخاصة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف. تم الإفصاح عن التقديرات والافتراضات الهامة المستخدمة في إعداد البيانات المالية وتأثيرها ضمن إيضاح (3).

- أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

- التغيرات في السياسات المحاسبية

أ- معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية المفعول من 1 يناير 2018:

فيما يلي المعايير أو التفسيرات الجديدة والتي أصبحت نافذة للفترات التي تبدأ في 1 يناير 2018، أو بعدها ولها أثر مادي على البيانات المالية للمصرف.

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) «الإيرادات من العقود مع العملاء».
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) «الادوات المالية».

بالإضافة إلى ما تم ذكره أعلاه هناك تعديلات وتحسينات جديدة لا تنطبق أو أن أثرها غير جوهري على البيانات المالية للمصرف.

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (2) «تصنيف وقياس الدفع على أساس الأسهم».
- معيار المحاسبة الدولي رقم (40) «توضيح تحويلات الاستثمارات العقارية».
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) «عقود التأمين».
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للفترات من 2014 – 2016، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (1) «تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة»، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) «الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة».
- تفسيرات لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (22) «العملات الأجنبية والاعتبارات المدفوعة مقدماً».

ب - معايير وتفسيرات وتحسينات جديدة غير سارية المفعول بعد:

أصدر المجلس العالمي للمعايير المحاسبية عدد من المعايير والتفسيرات والتحسينات والتي لم تصبح سارية المفعول بعد والتي لم يتم تطبيقها مبكراً من قبل المصرف وأهمها:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) «عقود الايجار» (تطبيق إلزامي للفترات التي تبدأ بعد 1 يناير 2019).
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) «عقود التأمين» (ساري المفعول للفترات التي تبدأ بعد 1 يناير 2021).
- تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (23) «عدم التأكد بخصوص معالجات ضريبة الدخل».
- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) «الميزات المدفوعة مقدماً بالتعويض السلبي».
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) "الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة".
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للفترات من 2015 – 2017، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) «تجميع الاعمال»، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (11) «الترتيبات المشتركة»، معيار المحاسبة الدولي رقم (12) «ضرائب الدخل»، معيار المحاسبة الدولي رقم (23) «تكاليف الإقراض».

ليس من المتوقع لأي من المعايير والتفسيرات والتحسينات الأخرى المذكورة أن يكون لها أثر جوهري على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 كما إن بعضها لا ينطبق على المصرف.

3- التقديرات المحاسبية الهامة والافتراضات:

يقوم المصرف بتقديرات وافتراضات محددة مستقبلية، تقيم التقديرات والافتراضات بشكل مستمر بناءً على أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد المصرف بأنها معقولة، وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات والافتراضات. وفيما يلي بعض التقديرات المحاسبية الهامة المعتمدة في إعداد البيانات المالية:

- ممتلكات ومعدات

يقوم المصرف بمراجعة العمر الانتاجي المقدر

للممتلكات والمعدات وطريقة الاستهلاك للتحقق من كونها تعكس نمط المنافع الاقتصادية المستغلة منها وفي حال وجود اختلاف بين طريقة الاستهلاك المستخدمة ونمط المنافع الاقتصادية المستعملة يتم معالجته كتنبؤ في التقديرات في سنة التغير والسنوات اللاحقة.

- قضايا

على إدارة المصرف مراجعة القضايا القانونية العالقة ومتابعة التطورات في الإجراءات القانونية وفي تاريخ كل تقرير من أجل تقييم الحاجة إلى مخصصات وإفصاحات في البيانات المالية. من بين العوامل التي يجب اخذها بعين الاعتبار بشأن اتخاذ المخصصات هي طبيعة الدعاوى القضائية والإجراءات المتخذة وخاصة في الفترة بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ إصدار هذه البيانات، كذلك يجب الإطلاع على رأي المستشار القانوني حول القضايا والاطلاع على قرارات إدارة المصرف.

- تدني قيمة الديون

يتم تقدير مخصص تدني القروض والتسهيلات الممنوحة وفقاً للضوابط الواردة في تعليمات مصرف ليبيا المركزي بشأن تصنيف الديون. يتم إدراج الفرق بين المبالغ التي يتم تحصيلها فعلياً في فترات مستقبلية والمبالغ المتوقعة في بيان الدخل.

4- ملخص لأهم السياسات المحاسبية:

- الإيرادات من العقود مع العملاء

قام المصرف بتبني تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) «الايرادات من العقود مع العملاء بدءًا من 1 يناير 2018، حيث حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (18) «الإيرادات» ومحل معيار المحاسبة الدولي رقم (11) «عقود الانشاء».

يتم الاعتراف عندما يحصل العميل على الخدمات ويكون إما في وقت محدد أو مع مرور الوقت، حيث تبنى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) منهجاً مكوناً من خمس خطوات للاعتراف بالإيرادات، علماً بأن المصرف يقوم بالاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند تقديم الخدمة المتعلقة بها ومن المحتمل تدفق منافع اقتصادية للمصرف وأنه يمكن قياس الإيرادات والتكاليف إذا كان ذلك ممكناً بطريقة موثوقة وفق الخطوات التالية:

أ- تحديد العقد - يُعرَف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً وإلتزامات واجبة التنفيذ، كما يحدد العقد الشروط الخاصة بكل عقد والتي يجب الوفاء بها.

ب- تحديد التزامات الأداء في العقد -وهو وعد في العقد مع العميل لنقل خدمة اليه.

ت- تحديد سعر المعاملة وهو المبلغ الذي يتوقع المصرف أن يكون له الحق فيه مقابل تحويل الخدمات المتعهد بها إلى العميل باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها بالنيابة عن طرف ثالث.

ث- توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد وهو بالنسبة للعقود التي تحتوى على أكثر من التزام أداء واحد، حيث يقوم المصرف بتوزيع سعر المعاملة إلى أكثر من التزام أداء بمبلغ يصف المبلغ بالمقابل الذي يتوقع المصرف أن يكون الحق فيه مقابل الوفاء بكل التزام أداء.

ج- الاعتراف بالإيرادات – عندما يقوم المصرف بتلبية التزامات الأداء.

- التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

- الاستثمار في شركات زميلة

عندما يتوفر لدى المصرف مقدرة (وليس سيطرة) للمشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية في شركة ما يتم تصنيفها كشركة زميلة. يتم الاعتراف الأولي بالاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي بالتكلفة ويتم لاحقاً الاعتراف بحصة الشركة من أرباح الشركة الزميلة ما بعد التملك في بيان الربح أو الخسارة.

عندما يتوفر دليل موضوعي على وجود تدني على الاستثمار في الشركة الزميلة يتم إجراء فحص التدني للقيمة الدفترية كما هو الحال للموجودات غير المالية الأخرى.

- العملات الأجنبية

يتم تسجيل التعاملات التي يقوم بها المصرف بعملات مختلفة عن عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي يمارس المصرف نشاطاته من خلالها (عملته الوظيفية -الدينار الليبي) باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ حدوث تلك التعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ إعداد البيانات المالية ويتم الاعتراف بأرباح وخسائر فروقات العملة الناجمة عن ذلك مباشرة في بيان الدخل. يتم تحويل

القوائم المالية
كما هي في 2018.12.31
والافصاحات المتممة لها

الموجودات والمطلوبات غير النقدية المثبتة بالتكلفة التاريخية باستخدام السعر السائد في تاريخ حدوث تلك التعاملات، بينما يتم تحويل البنود غير النقدية المثبتة بالقيمة العادلة باستخدام السعر السائد بتاريخ تقييم تلك الموجودات، ويتم الاعتراف بأرباح وخسائر التقييم كجزء من تلك القيمة العادلة.

- الموجودات المالية:

تشمل القروض والذمم المدينة النقد والأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي، والودائع لدى المصارف، والتسهيلات والتمويلات الائتمانية، كما هو ظاهر في بيان المركز المالي.

يقوم المصرف بتصنيف موجوداته المالية لاحد البنود المبينة ادناه بناءً على الغاية من الحصول على هذا الموجود ولم يقم المصرف بتصنيف أي من موجوداته المالية كموجودات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق. إن السياسة المحاسبية للمصرف لكل بند من الموجودات المالية هي كما يلي:

▪ القروض والذمم المدينة:

هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة والتي لم يتم تسعيرها في سوق نشط وتنشأ أساسًا عن طريق تقديم السلع والخدمات للعملاء (مثل ذمم القروض والتسهيلات الائتمانية)، وهي أيضاً تتضمن أنواع أخرى من الأصول النقدية التعاقدية والتي يتم الاعتراف بها أوليًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها التكاليف المباشرة المرتبطة بالحصول عليها، ويتم الاعتراف بها لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال ناقصاً مخصص تدني القيمة، نشير إلى أنه تم وقف التعامل بالفوائد في عام 2015 وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن وقف التعامل بالمعاملات الربوية.

يتم تكوين مخصص تدني القيمة عندما يكون هناك دليل موضوعي (مثل صعوبات مالية كبيرة من جانب الطرف المدين أو تقصير أو تأخير لفترة زمنية طويلة في الدفع) أي أن المصرف لن يكون قادر على تحصيل كل المبالغ المستحقة بموجب ما اتفق عليه، يكون قيمة المخصص الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها للدين الذى يجرى له التدني، تظهر ذمم القروض والتسهيلات بالصافي بعد استنزال قيمة المخصص الذي يسجل في حساب مستقل ويقابله خسارة يتم قيدها ضمن المصاريف الإدارية في بيان الدخل، عند التأكد من أن الدين لن يتم تحصيله، يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية له مقابل المخصص المرتبط به. حسب تعليمات مصرف ليبيا المركزي فإن المصرف يقوم بتصنيف الديون من القروض والتسهيلات الائتمانية كديون تطلب اهتمام، وديون دون المستوى، وديون مشكوك في تحصيلها، وديون رديئة، وتحتسب بشأنها مخصصات بمعدلات 2٪، و20٪، و50٪ و100٪ على التوالي كحد أدنى لكل فئة من الفئات المذكورة.

- تدني الموجودات المالية:

يقوم المصرف بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي لتحديد فيما إذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها إفراديًا أو على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني.

▪ ممتلكات ومعدات:

يتم الاعتراف الأولي بالممتلكات والمعدات بالتكلفة والتي تشمل بالإضافة الى تكلفة الشراء جميع التكاليف المباشرة المرتبطة بوضع الموجودات بالحالة التي تمكنها من تحقيق الغرض الذي تم شراؤها من اجله بالإضافة الى القيمة الحالية للتكاليف المقدرة التي لا يمكن تجنبها في المستقبل مثل تفكيك وإزالة الأصل والتي يتم قيدها كمخصصات.

لا يتم استهلاك الموجودات تحت الإنشاء حتى تصبح كاملة وجاهزة للاستخدام. يتم احتساب الاستهلاك على جميع البنود الأخرى للممتلكات والمعدات وذلك لتخفيض قيمتها الدفترية حسب العمر الانتاجي المقدر كما يلي:

الأصل	العمر الانتاجي (سنة)
مباني	50
آلات ومعدات مكتبية	7
سيارات	5
أجهزة حاسوب	4
أثاث مكتبي	7

إن الأرباح والخسائر الناجمة عن استبعاد الممتلكات والمعدات يتم تحديدها عن طريق مقابلة قيمة مبيعات الممتلكات مع القيمة الدفترية للموجودات المباعة وقيمة إهلاكاتها المتراكمة.

▪ موجودات غير ملموسة:

تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراة بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد يتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية، كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تتمثل الموجودات غير الملموسة بالمصرف في برامج وأنظمة الحاسب الآلي ويتم إطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت على سنتين.

- تدني الموجودات غير المالية

تخضع الموجودات غير المالية لاختبار التدني عندما يظهر حدث أو تغير في الظروف يكون مؤشراً إلى أن قيمة الموجودات الدفترية من المحتمل أو من غير الممكن استردادها. يتم تخفيض الأصل عندما تتجاوز قيمته الدفترية قيمته القابلة للاسترداد (القيمة المستبدلة أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع أيهما أعلى). يتم قيد التدني ضمن بيان الدخل.

- المطلوبات المالية

يقوم المصرف بتصنيف مطلوباته المالية بناءً على الغاية من تكون هذا المطلوب المالي. لا يملك المصرف مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. إن السياسات المحاسبية للمطلوبات المالية الأخرى هي كما يلي:

▪ ذمم وأرصدة دائنة أخرى:

يتم الاعتراف الأولي بذمم وأرصدة دائنة أخرى بالقيمة العادلة، وتدرج لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال، ولكن تم وقف التعامل بالفوائد في عام 2015 وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن وقف التعامل بالمعاملات الربوية.

- رأس المال المكتتب به والمدفوع

يتم تصنيف الأسهم العادية للمصرف كأدوات حقوق الملكية.

- منافع الموظفين

يتم قيد مساهمة المصرف في خطة منافع الموظفين المحددة في بيان الدخل في السنة التي تخصها.

- مخصص تعويض إجازات العاملين

يقدر مخصص تعويض إجازات العاملين لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بإجازات العاملين وفقاً لشروط تعاقد الموظفين بالمصرف ووفقاً لقانون علاقات العمل رقم 12 لسنة 2010.

- ضريبة الدخل

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، بعد استنزال مخصصات الديون.

وتحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة على الشركات المساهمة طبقاً لقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل.

- المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المصرف التزامات حالية (قانونية أو تعاقدية) ناشئة عن أحداث سابقة، وغالباً ما يطلب من المصرف تسوية هذا الالتزام كما يمكن تقدير قيمته بشكل موثوق.

يمثل المبلغ المعترف به كمخصص التقدير الأمثل للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي كما في تاريخ التقرير المالي اخذاً بعين الاعتبار المخاطر وعدم التأكد المحيطين بهذا الالتزام.

5- الأدوات المالية وإدارة المخاطر:

يتعرض المصرف للمخاطر نتيجة استخدام الأدوات المالية، يبين هذا الإيضاح أهداف وسياسات وإجراءات المصرف لإدارة هذه المخاطر والطرق المستخدمة لقياسها، بالإضافة إلى ذلك تم عرض معلومات كمية عنها خلال هذه البيانات المالية.

لا يوجد تغير جوهري في المخاطر التي يتعرض لها المصرف أو في الأهداف والسياسات والإجراءات لإدارة هذه المخاطر أو الطرق المستخدمة لقياسها ما لم يذكر خلاف ذلك.

القوائم المالية
كما هي في 2018.12.31
والافصاحات المتممة لها

• الأدوات المالية الرئيسية

إن الأدوات المالية الرئيسية المستخدمة من قبل المصرف والتي تنشأ عنها مخاطر هي ما يلي:

- النقد والأرصدة والودائع لدى مصرف ليبيا المركزي ولدى المصارف
- قروض وتسهيلات ائتمانية
- ودائع تحت الطلب/ زبائن
- ودائع زمنية/ زبائن

•• فئات الأدوات المالية

	2018	2017
أصول مالية		
النقد والأرصدة والودائع لدى مصرف ليبيا المركزي ولدى المصارف	395,309,143	303,827,828
قروض وتسهيلات ائتمانية	4,954,419	3,624,718
مجموع القروض والأرصدة المدينة	400,263,562	307,452,546
مجموع الأصول المالية بالتكلفة المطفأة	**400,263,562**	**307,452,546**
أصول مالية		
ودائع تحت الطلب/ زبائن	232,352,776	243,256,564
ودائع زمنية/ زبائن	4,128,592	6,465,047
مجموع التزامات المالية بالتكلفة المطفأة	236,481,368	249,721,611

••• الأدوات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة

إن الأدوات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة تتضمن نقد وأرصدة ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي ولدى مصارف قروض وتسهيلات ائتمانية، وودائع تحت الطلب زبائن وودائع زمنية زبائن.

نظراً لطبيعة هذه البنود كأدوات مالية قصيرة الأجل فإن قيمتها الدفترية تساوي تقريباً قيمتها العادلة.

- الأهداف العامة والسياسات والإجراءات

يتم تحديد أهداف وسياسات إدارة مخاطر المصرف من قبل إدارة المصرف، حيث تتحمل إدارة المصرف المسؤولية الكاملة لتحديد وتنفيذ هذه الأهداف والسياسات، فقد تم تفويضهم وإعطائهم السلطة لتصميم وعمل الإجراءات التي تضمن التنفيذ الفعال لأهداف وسياسات تمويل المصرف.

الهدف العام لإدارة المصرف هو وضع سياسات لإدارة المخاطر تؤدي إلى تخفيض المخاطر إلى أقصى حد ممكن دون التأثير على مرونة المصرف وقدرته التنافسية، وتقوم إدارة المخاطر بلعب هذا الدور بعد اعتماد السياسات المتبناة من قبل مجلس الإدارة ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن إنشاء إطار إدارة المخاطر بالمصرف والإشراف عليها وفيما يلي تفاصيل أكثر عن تلك السياسات:

يتعرض المصرف من خلال ممارسته لنشاطاته للمخاطر التالية:

- مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر حدوث خسارة مالية للمصرف نتيجة عدم مقدرة العميل على الوفاء بالالتزامات التعاقدية يتعرض المصرف لهذا النوع من المخاطر بشكل رئيسي من القروض والتسهيلات الائتمانية، ويتم ضبط مخاطر الائتمان ضمن المستوى المقبول من قبل المصرف من خلال:

- السياسة الائتمانية التي تحدد بشكل دقيق أسس منح الائتمان ومستوى المخاطر الائتمانية المقبولة لدى المصرف وأسس تسعير مخاطر الائتمان والضمانات المقبولة

بالإضافة الى أسس وإجراءات الرقابة على الائتمان لضمان الكشف المبكر عن أي تراجع في نوعية المحفظة الائتمانية.
- التدريب والتطوير المستمر لجميع موظفي الائتمان ومدراء العلاقات الائتمانية للعملاء بما يضمن فهم متطلبات العملاء بشكل أفضل ووجود خبرات تحليل ائتماني عالي المستوى بما يكفل الفهم السليم لهذه المخاطر عند التوصية بقبولها وإدارة هذه الحسابات بشكل كفء.
- صلاحيات منح الائتمان، تتم الموافقة على منح الائتمان من خلال لجان الائتمان المختصة، حيث يتم تشكيل هذه اللجان ومنحها صلاحيات من قبل مجلس الإدارة.
- تطبيق أنظمة قياس مخاطر الائتمان، نرى أن يقوم المصرف باستخدام نظام لتصنيف مخاطر الائتمان للشركات الكبيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى نظام تقييم المخاطر بالنقاط لكافة منتجات التجزئة ليمثل الأساس في القرار الائتماني لعملاء التجزئة والمؤسسات الصغيرة.

- مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناتجة عن تغيير أسعار السوق بشكل يؤثر على أرباح المصرف أو على حقوق الملكية فيه ويشمل هذا التعريف التغير في أسعار الفائدة.
يعتمد المصرف سياسة متحفظة في إدارة هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من أنواع هذه المخاطر، وتهدف سياسة المصرف الى تخفيض هذه المخاطر إلى أدنى المستويات.
▪ مخاطر العملات:
تنشأ مخاطر العملات عندما يدخل المصرف في تعاملات مالية بعملات غير عملته الوظيفية، يتعرض المصرف لمخاطر العملات بشكل رئيسي من جراء تعاملاتها بعملات أجنبية، بحيث يشكل خطراً بسبب تذبذب العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

▪ مخاطر أسعار السوق الأخرى:
تنشأ مخاطر السوق الأخرى عندما يدخل المصرف في استثمارات في أدوات مالية لشركات أخرى، ويتعرض المصرف لهذه المخاطر كونه يمتلك استثمارات في حقوق ملكية شركات أخرى.
▪ مخاطر أسعار الفائدة:
ليس هناك خطر ناشئ من جراء تقلبات أسعار الفائدة ، حيث أن القانون رقم 1 لسنة 2013 أوقف التعاملات بالفوائد اعتباراً من بداية العام 2015.
▪ مخاطر السيولة
يعمل المصرف بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنويع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقراره حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لأدنى مستوى ممكن.
وتقوم أيضاً سياسة المصرف في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقوف لدى المصارف المراسلة تضمن سهولة وصوله الى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث أي طلب غير متوقع على السيولة.
ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى المصرف يقوم المصرف بإعداد جدول الاستحقاقات بشكل دوري للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول، بالإضافة الى احتساب نسب السيولة بشكل يومي للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية.
تقوم إدارة الخزينة بإدارة السيولة لدى المصرف في ضوء سياسة السيولة المقررة من قبل إدارة المصرف وتقوم برفع تقارير دورية للإدارة حول إداراتها للسيولة، بالإضافة الى ذلك يتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارة السيولة من قبل إدارة المخاطر.
يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات كما في 31 ديسمبر 2018 على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق بتاريخ البيانات المالية:

القوائم المالية
كما هي في 2018.12.31
والافصاحات المتممة لها

يناير				
ودائع تحت الطلب زبائن	253,094,884	258,019,713	315,351,828	232,352,776
ودائع زمنية لأجل	2,000,000	2,000,000	-	-
تأمينات نقدية مستلمة	35,117,626	63,144,785	78,087,123	182,571,674
* مخصصات أخرى	17,421,271	17,785,468	18,273,460	19,876,835
** مطلوبات أخرى	19,287,933	18,412,076	24,063,173	25,194,573
تعديلات سنوات سابقة	326,921,714	359,362,042	435,775,584	459,995,858

* مخصصات: مخصص تدني القروض والتسهيلات الممنوحة / مخصص إهلاك الأصول الثابتة / مخصصات عامة
** دائنون مختلفون / أوراق الدفع

- مخاطر العمليات

تقوم الادارة المختصة بتطبيق نظام شامل على مستوى المصرف يسعى لتحديد المخاطر التشغيلية التي تواجه المصرف وعملياته بالإضافة إلى مخاطر السمعة، وأفضل الإجراءات والأدوات الرقابية التي تحد من أثر هذه المخاطر للوصول إلى المستوى الأمثل من التوازن بين المخاطر والإجراءات الرقابية، وتقوم الإدارة بعمل مراجعة دورية للإجراءات والضوابط الرقابية التي يقوم بها المصرف وبالتعاون مع إدارة التدقيق الداخلي، للتأكد من مدى الالتزام بهذه الإجراءات ومدى فعاليتها.

وتعمل الإدارة بالتنسيق مع كافة إدارات المصرف على جمع البيانات المتعلقة بالخسائر الناتجة عن مخاطر العمليات لبناء قاعدة بيانات كافية للتنبؤ بهذه المخاطر مستقبلياً وبشكل أكثر دقة وكفاءة.

وتقوم الإدارة بتطبيق سياسة شاملة لحماية معلومات وأصول المصرف وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية ويقوم موظفو المعلومات بالإدارة بمتابعة تنفيذ هذه السياسة من خلال إجراءات العمل المتبعة وبالتنسيق مع إدارات المصرف وخصوصاً إدارة تقنية المعلومات وإدارة التدقيق الداخلي.

- مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

قامت الإدارة بتعديل إجراءات مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وسياسة مكافحة غسيل الأموال بما يتماشى مع تعليمات مصرف ليبيا المركزي، والمعايير والتوصيات الصادرة عن اللجنة المالية لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

يسعى المصرف بشكل مستمر الى عقد الدورات التدريبية لكافة موظفيه بهدف توعية الموظفين وتثقيفهم حول أساليب عمليات غسل الأموال وكيفية الوقاية منها.

- المخاطر القانونية والرقابية - مراقبة الامتثال

تنشأ مثل تلك المخاطر من جراء عدم الالتزام بالتشريعات والقوانين النافذة، أو عدم تطبيق القواعد الرقابية حسب تعليمات مصرف ليبيا المركزي، أو تلك الصادرة عن الجهات الرقابية. تقوم وحدة مراقبة الامتثال بالاطلاع المستمر على أية متطلبات رقابية، أو قانونية جديدة لتعميمها على كافة الادارات المعنية بالمصرف؛ للالتزام بها بالإضافة إلى التنسيق بين إدارات المصرف المختلفة والجهات الرقابية.

6- نقد وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزى:

	2018	2017
نقد في الصندوق	42,909,370	3,340,421
نقد لدى مصرف ليبيا المركزي	122,673,358	233,635,646
المجموع	**165,582,728**	**236,976,067**

7- أرصدة لدى مصارف اخرى:

	2018	2017
مصارف محلية (إيضاح 7-1)	40,712,445	7,493,114
مصارف أجنبية	130,400,564	32,294,932
حسابات الضمانات النقدية	43,990,285	14,784,041
ودائع لدى مصارف خارجية	14,623,121	12,279,674
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	**229,726,415**	**66,851,761**

(7-1) مصارف محلية:

	2018	2017
عملات محلية	33,261,918	3,323,320
عملات أجنبية	7,450,527	4,169,794
المجموع	**40,712,445**	**7,493,114**

8- استثمار في شركات زميلة وتابعة:

الشركة	الدولة	الكيان القانوني	طبيعة النشاط	2018	2017
شركة روابي للانتاج الزراعي والحيواني	ليبيا	ش مساهمة	استثمار زراعي	150,000	150,000
شركة تداول لتقنية المعلومات (إيضاح رقم 8-1)	ليبيا	ش مساهمة	خدمات إلكترونية	600,000	600,000
شركة السرايا للاستشارات والخدمات (إيضاح رقم 8-1)	تونس	ش ذات مسؤولية محدودة	خدمات استشارية	16,790	16,790
المجموع				**766,790**	**766,790**

(8-1) أطراف ذات علاقة:

الشركة	طبيعة الطرف ذو علاقة	طبيعة التعاملات	حجم التعامل 2018	حجم التعامل 2017	قيمة الاستثمار 2018	قيمة الاستثمار 2017
شركة تداول للتكنولوجيا	إحدى مساهمات المصرف	خدمات تسويقية	2,000,213	15,362	600,000	600,000
شركة السرايا للاستشارات والخدمات	إحدى مساهمات المصرف	خدمات استشارية	-	-	16,790	16,790
المجموع			**2,000,213**	**15,362**	**616,790**	**616,790**

القوائم المالية
كما هي في 2018.12.31
والافصاحات المتممة لها

9- قروض وتسهيلات ائتمانية:

	2018	2017
السحب على المكشوف	17,740,660	18,057,684
قروض تجارية	3,031,899	1,066,722
القروض الاجتماعية	579,855	658,901
قروض موظفي المصرف	158,448	145,876
إجمالي قروض وتسهيلات ائتمانية	**21,510,862**	**19,929,183**
الفوائد مجنبة (معلقة)	4,358,503	4,441,049
مخصص تدني القروض والتسهيلات الائتمانية (ايضاح رقم 9-1)	(12,197,941)	(11,863,415)
صافي القروض ولتسهيلات	**4,954,418**	**3,624,719**

(9-1) حركة مخصص تدنى القروض والتسهيلات الائتمانية خلال سنة 2018:

	1 يناير 2018	إعادة تصنيف خلال السنة	تسديدات قروض خلال السنة	31 ديسمبر 2018
مخصص -حسابات جارية مدينة افراد	1,737,312	371,336	-	2,108,648
مخصص -قروض تجارية	469,169	-	(180,366)	288,803
مخصص عام -قروض الشركات	108,816	252,546	-	361,362
مخصص -حسابات جارية مدينة مؤسسات	8,770,973	-	(176,149)	8,594,824
مخصص -قروض اجتماعية	668,329	-	(41,077)	627,252
مخصص عام -قروض الأفراد	108,816	108,236	-	217,052
رصيد المخصص في 31 ديسمبر	**11,863,415**	**732,118**	**(397,592)**	**12,197,941**

10- ممتلكات و معدات:

التكلفة	أراضي	مباني	أثاث مكتبي	آلات ومعدات مكتبية	سيارات	أجهزة حاسوب	الإجمالي
كما في 1 يناير 2017	-	5 167 548	824,531	1,369,598	372,842	1,247,341	**8,981,860**
إضافات خلال 2017	-	5,338,282	618,066	482,887	-	63,358	**6,502,593**
تعديلات	9,262,657	(1,539,232)	-	-	-	-	**7,723,425**
كما في 31 ديسمبر 2017	9,262,657	8,966,598	1,442,597	1,852,485	372,842	1,310,699	**23,207,878**
إضافات خلال 2018	-	1,444,821	376,312	556,857	57,822	131,438	**2,567,250**
كما في 31 ديسمبر 2018	**9 262 657**	**10,411,419**	**1,818,909**	**2,409,342**	**430,664**	**1,442,137**	**25,775,128**

الإهلاك المتراكم

كما في 1 يناير 2017	-	735,954	324,866	245,815	301,251	717,546	**2,325,432**
الإهلاك خلال 2017	-	142,869	61,750	163,491	40,246	273,720	**682,076**
تعديلات الاهلاك	-	(340,103)	-	-	-	-	**(340,103)**
كما في 31 ديسمبر 2017	-	538,720	386,616	409,306	341,497	991,266	**2,667,405**
الإهلاك خلال 2018	-	113,660	111,554	287,128	21,714	225,975	**760,031**
كما في 31 ديسمبر 2018	**-**	**538 720**	**498,170**	**696,434**	**363,211**	**1,217,241**	**3,427,436**

صافي القيمة الدفترية

كما في 1 يناير 2017	-	4,431,594	499,665	1,123,783	71,591	529,795	**6,656,428**
كما في 31 ديسمبر 2017	9 262 657	8,427,878	1,055,981	1,443,179	31,345	319,434	**20,540,473**
كما في 31 ديسمبر 2018	**9 262 657**	**9,759,039**	**1,320,739**	**1 443 179**	**67,453**	**224,897**	**22,347,692**

القوائم المالية
كما هي في 2018.12.31
والافصاحات المتممة لها

11- أعمال تحت التنفيذ:

كما في 1 يناير 2017	6,740,912	1,681,358	8,422,270
إضافات خلال 2017	423,222	747,632	1,170,854
تعديلات	(5,920,002)	(1,803,423)	(7,723,425)
كما في 31 ديسمبر 2017	1,244,132	625,567	1,896,699
كما في 1 يناير 2018	1,244,132	625,567	1,896,699
إضافات خلال 2018	1,403,939	224,153	1,628,092
تعديلات	-	-	-
كما في 31 ديسمبر 2018	**2,648,071**	**849,720**	**3,497,791**

12- أصول غير ملموسة:

التكلفة

كما في 1 يناير 2017	3,247,137
إضافات	811,063
كما في 31 ديسمبر 2017	4,058,200
إضافات	1,524,623
كما في 31 ديسمبر 2018	5,582,823

الاستهلاك المتراكم

كما في 1 يناير 2017	503,735
إضافات	599,922
كما في 31 ديسمبر 2017	1,103,657
إضافات	1,216,360
كما في 31 ديسمبر 2018	2,320,021

صافي القيمة الدفترية

كما في 1 يناير 2017	2,743,402
كما في 31 ديسمبر 2017	2,954,543
كما في 31 ديسمبر 2018	3,262,802

13- أصول اخرى:

البيان	2018	2017
رسوم شراء نقد أجنبي -اعتمادات	48,090,652	-
ضمانات	2,929,970	2,380,210
صكوك مقاصة	1,839,395	4,037,108
إيرادات مستحقة	539,517	-
مصاريف القضائية	145,590	145,590
مخزون قرطاسية وبطاقات	339,518	13,263
إيرادات تحت التحصيل	1,354,782	188,411
أخرى	321,514	325,244
	55,560,938	7,089,826
مخصص تدنى أصول أخرى	(188,553)	-
المجموع	**55,372,385**	**7,089,826**

14- ودائع زبائن:

	2018	2017
ودائع تحت الطلب/ إيضاح (14-1)	232,352,776	243,256,563
ودائع لأجل	-	2,000,000
ودائع التوفير	4,128,592	4,465,047
تأمينات نقدية مستلمة/ إيضاح (14-1)	182,571,674	40,497,545
أخرى	523,934	803,751
المجموع	**419,576,976**	**291,022,906**

14-1 ودائع تحت الطلب زبائن:

ودائع تحت الطلب/ مؤسسات	142,626,732	168,904,463
ودائع تحت الطلب/ أفراد	89,726,044	74,352,101
المجموع	**232,352,776**	**243,256,564**

14-2 تأمينات نقدية مستلمة:

تأمينات اعتمادات مستندية	182,031,599	38,504,718
تأمينات خطابات ضمان	26,621	1,479,173
تأمينات نقدية مستلمة مقابل اعتمادات صندوق التشغيل	513,454	513,454
تأمينات بطاقات مسبقة الدفع	-	200
المجموع	**182,571,674**	**40,497,545**

15- المخصصات الأخرى:

مخصص مخاطر عامة (15-1)	813,936	808,140
مخصص إجازات (15-1)	928,947	640,175
المجموع	**1,742,883**	**1,448,315**

القوائم المالية
كما هي في 2018.12.31
والافصاحات المتممة لها

15-1 حركة المخصصات الأخرى:

	مخصص مخاطر عامة		مخصص إجازات	
	2018	2017	2018	2017
رصيد 1 يناير	808,140	961,003	640,175	622,489
المكون خلال السنة	300,000	-	306,581	17,686
المدفوع خلال السنة	(294,204)	-	(17,809)	-
المحول لتغطية عجز النقد من جراء سطو	-	(152,863)	-	-
رصيد المخصص في 31 ديسمبر	**813,936**	**808,140**	**928,947**	**640,175**

16- التزامات أخرى:

أوامر دفع	11,406,526	11,497,524
مصروفات مستحقة	4,809,205	1,725,128
ضرائب مستحقة	1,572,381	345,120
صكوك مصدقة	623,374	613,966
مدفوعات ماستركارد	4,008,460	-
توزيعات أرباح معلقة	502,414	502,414
اعتمادات معلقة	121,624	121,624
إيرادات مستلمة مقدماً	1,264,635	-
أخرى	864,438	523,272
المجموع	**25,173,057**	**15,329,052**

17- حقوق المساهمين:

- رأس المال

بلغ رأس المال المكتتب به والمدفوع 33,333,330 دينار ليبي كما في 31 ديسمبر 2018 مقسم الى ألف سهم وبقيمة إسمية تبلغ 10 دينار للسهم الواحد.

- احتياطي قانوني:

تمشياً مع متطلبات النظام الأساسي للمصرف، فإنه يتطلب اقتطاع نسبة من أرباحه السنوية الصافية لحساب الاحتياط القانوني إلى ان يتساوى مع رأس المال المدفوع.

- الخسائر المتراكمة:

	2018	2017
خسائر متراكمة	(1,199,897)	(2,636,728)
تعديلات سنوات سابقة	-	340,103
المجموع	**(1,199,897)**	**(2,296,625)**

18- صافي إيرادات العمولات:

عمولات -إيضاح رقم (18-1)	22,982,586	10,270,368
عملات أجنبية	4,551,536	1,697,830
إيرادات أخرى	253,881	305,818
المجموع	**27,788,003**	**12,274,016**

18-1 عمولات:

البيان	2018	2017
اعتمادات مستندية	15,584,473	7,651,487
خطابات ضمان	34,571	118,542
عمولة حوالات	876,068	201,808
عمولة ماستر كارد	3,185,622	188,411
عمولة حسابات جارية	2,000,950	931,069
عمولة مستندات برسم التحصيل	41,824	800,501
عمولات أخرى	1,259,078	378,550
المجموع	**22,982,586**	**10,270,368**

19- نفقات الموظفين:

البيان	2018	2017
الرواتب	6,280,957	5,384,660
المكافآت والعلاوة	3,653,492	489,932
ضمان اجتماعي	616,876	463,532
تكاليف تدريب الموظفين	54,027	242,298
النفقات الطبية للموظفين	189,944	152,387
مصاريف مخصص إجازات الموظفين	306,581	17,686
المجموع	**11,101,877**	**6,750,495**

20- مصاريف إدارية وعمومية:

البيان	2018	2017
مصاريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1,577,160	1,155,486
سفر وتنقلات	734,782	400,933
صندوق ضمان المودعين	250,000	251,400
نظافة وصيانة	608,100	359,635
أتعاب مهنية	99,999	234,279
استشارات	519,637	-
إيجارات فروع	614,264	210,749
دعاية وإعلان	342,854	197,138
الأمن والحماية	208,500	186,977
اشتراكات	168,895	106,273
قرطاسية	71,810	157,154
تأمين	232,835	74,576
السويفت	26,156	56,670
أتعاب قانونية	14,832	13,432
مصاريف بطاقات ماستر كارد	484,148	-
أخرى	224,253	118,070
المجموع	**6,178,225**	**3,522,772**

21- النقد وما في حكمه كما في بيان التدفقات النقدية:

	2018	2017
نقد وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي	165,582,728	236,976,065
احتياطي إلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي	(75,775,708)	(59,912,299)
أرصدة لدى مصارف أخرى	229,726,415	66,851,760
المجموع	**319,533,435**	**243,915,526**

22- حصة السهم من صافي ربح السنة العائد لمساهمي المصرف:

	2018	2017
صافي الربح العائد لمساهمي المصرف	6,144,503	1,096,723
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	3,333,333	3,333,333
حصة السهم الأساسية والمخفضة من صافي ربح السنة	**1,84**	**0,33**

23- الالتزامات المحتملة:

خطابات ضمان محلية	26,621	535,654
اعتمادات مستندية خارجية	150,759,118	26,790,644
المجموع	**150,785,739**	**27,326,298**

24- القضايا:

إن الدعاوى المقامة ضد المصرف مختلفة وإن مجموع الدعاوى المحددة القيمة لدى المحاكم 30,130,000 دينار ليبي كما في تاريخ بيان المركز المالي.
كما إن الدعاوى المقامة من قبل المصرف على الغير بقيمة 7,437,301 دينار ليبي كما في تاريخ بيان المركز المالي.
لاتزال هذه الدعاوى تحت التداول وبحسب محامي المصرف والإدارة القانونية فإنه من غير المتوقع أن تكون هناك مطالبة مهمة نتيجة هذه الدعاوى.

25- تقرير المتطلبات القانونية:

1- يحتفظ المصرف بقيود وسجلات محاسبية (آلية) منتظمة، وفقاً لمتطلبات القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري.
2- تم الاطلاع على بيان التزامات مجلس الإدارة المشار اليه في المادة 183 من القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري.

26- تقرير المتطلبات القانونية:

تم إعادة تبويب بعض أرقام بيانات سنة 2017 لأغراض المقارنة مع بيانات سنة 2018 وإن عملية إعادة التبويب هذه لا يوجد لها أثر على نتيجة النشاط أو حقوق الملكية.

80

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

ATIB

تقرير هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار
عن السنة المالية المنتهية 31. 12. 2018

التاريخ: .... / ..... / 1442 هـ
الموافق 16 / 4 / 2021 م
الإشاري: ت .1/ 2021

السادة: المساهمون بمصرف السراي للتجارة والاستثمار.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تأسيساً على القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، والقانون رقم (46) لسنة 2012م وما تضمنه بشأن ضوابط ممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية، والنظام الأساسي المعدل للمصرف، وقرار الجمعية العمومية بشأن اعتماد قرار تشكيل هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف، فإنه يطيب للهيئة أن تعرض لحضراتكم تقريرها التالي:

أولا : اجتماعات الهيئة

اجتمعت الهيئة خلال السنة محل التقرير عشرين اجتماعاً، ويُعد عدد اجتماعات الهيئة مرتفعاً بسب متطلبات مرحلة التأسيس والتشغيل لنشاط الصيرفة الإسلامية بالمصرف

ثانيا: نشاط الصيرفة الاسلامية بالمصرف.

تعلمكم الهيئة بأن النشاط المصرف الأساسي نشاط تقليدي (تجاري)، وأنه يمارس نشاط الصيرفة الإسلامية كنشاط مكمل لنشاطه الأساسي وليس بديلاً عنه، وأنه يقدم نشاط الصيرفة من خلال فرعه الإسلامي بمدينة طرابلس.

ثالثاً: أعمال الهيئة

قامت الهيئة خلال الفترة بالعديد من الأعمال التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- اعداد اللائحة الداخلية لعمل هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف.
2- الاسهام في تعديل النظام الأساسي للمصرف وذلك بإضافة فصل خاص بالصيرفة الاسلامية.
3- مراجعة واعتماد نماذج العقود للعمليات والخدمات المصرفية المقرر استخدامها بالمصرف، والعقود المعتمدة التي تم تجهيزها هي:

- نموذج عقد المرابحة المحلية.
- نموذج عقد المرابحة الاستيرادية.
- نموذج عقد الحساب الجاري.
- نموذج عقد المضاربة.
- نموذج عقد حسابات الاستثمار.

ATIB
مصرف السراي للتجارة والاستثمار
ASSARAY TRADE AND INVESTMENT BANK
هيئة الرقابة الشرعية

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار :

1. د. جمعة الزريقي
2. أ. مجدي الأمين
3. أ. أيمن الكبير
4. أ. محمد مسعود

- نموذج عقد الاجارة التشغيلية.
- نموذج عقد الاجارة المنتهية بالتمليك.
- نموذج عقد المشاركة الثابتة.

4- أصـــدرت الهيئة مجموعة من الفتاوى الشـــرعية؛ ردًّا على الأســـئلة والقضـــايا الواردة إليها من إدارة المصرف، وفي مقابل ذلك أبدت إدارة المصرف تجاوباً في الأخذ بتلك الفتاوى، والعمل بمقتضى ما جاء فيها.

5- شاركت هيئة الرقابة في توعية وتدريب العاملين بالمصرف في مجال الصيرفة الإسلامية.

6- اجتمعت الهيئة مع الإدارة التنفيذية للمصرف لمناقشة بعض المسائل المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

7- اطلعت الهيئة على تقرير إدارة المراجعة والتدقيق الشرعي.

8- اطلعت الهيئة على القوائم المالية الختامية للشركة عن السنة المالية 2018/12/31م.

رأي الهيئة

بعد الاطلاع على الدفاتر والقوائم المالية والايضاحات وتقرير المدقق والسجلات اللازمة للقيام بواجب الرقابة المنفذة خلال السنة المالية محل التقرير على نشاط الصيرفة الإسلامية بالمصرف.

فإن الهيئة تؤكد بعدم وجود أي إيرادات أو مكاسب لنشاط الصيرفة الإسلامية بالمصرف خلال السنة المالية محل التقرير 2018م.

كما تؤكد الهيئة أن مسؤوليتها تنحصر في إبداء الرأي المستقل بالاعتماد على مراقبتها لعمليات المصرف المتعلقة بنشاط الصيرفة الإسلامية وفي إعداد تقرير لكم، أما مسؤولية تنفيذ أعمال الصيرفة الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية تقع على إدارة المصرف.

مع ملاحظة ما يلي: التزام إدارة المصرف باستقرار وظيفة المدقق الشرعي، والالتزام بمتطلبات المعيار رقم (9) الصادر عن مصرف ليبيا المركزي والمتعلق بالقوائم المالية والحسابات التي يجب أن يُعدها المصرف عند تقديم نشاط مصرفي إسلامي كجزء من نشاطه التقليدي.

والهيئة إذ تثمن الجهد المبذول من قبل إدارة المصرف لتقديم خدمات مصرفية تتوافق والسلامة الشرعية، فإنها تذكر جميع المساهمين بتقوى الله تعالى وتسأله جلت قدرته بأن يكتب لنا ولكم التوفيق والسداد.

والله تعالى أعلى وأعلم

ATIB
مصرف السراي للتجارة والاستثمار
ASSARAY TRADE AND INVESTMENT BANK
هيئة الرقابة الشرعية

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار :

1. د. جمعة الزريقي	2. أ. مجدي الامين	3. أ. أيمن الكبير	4. أ. محمد مسعود

ATIB

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار

ر. م	الاسـم	الصفة	التوقيع
1	د. جمعة محمود الزريقي	رئيس الهيئة	
2	1. مجدي الأمين أحمد	نائب الرئيس	
3	1. أيمن أحمد الكبير	عضو الهيئة	
4	1. محمد مسعود رجب	عضو الهيئة	

ATIB
مصرف السراي للتجارة والاستثمار
ASSARAY TRADE AND INVESTMENT BANK
هيئة الرقابة الشرعية

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والإستثمار :

1. د. جمعة الزريقي .2أ. مجدي الامين .3 أ. أيمن الكبير .4 أ. محمد مسعود

06

رؤيتنا

رؤيتنا

أن نكون مصرف الشركات الأول في ليبيا من ناحية:
الخدمات - الجودة - المنتجات.

استئناف نشاط الصيرفة الإسلامية المتوافق مع الشريعة الإسلامية **100%**

الريادة في الابتكار التقني المصرفي لإبراز بصمتنا المصرفية.

تعزيز مفهومي السرية والخصوصية بين موظفي المصرف.

أن نكون الوجهة الأولى وظيفياً في ليبيا.

٥

قيمنا

قيمنا

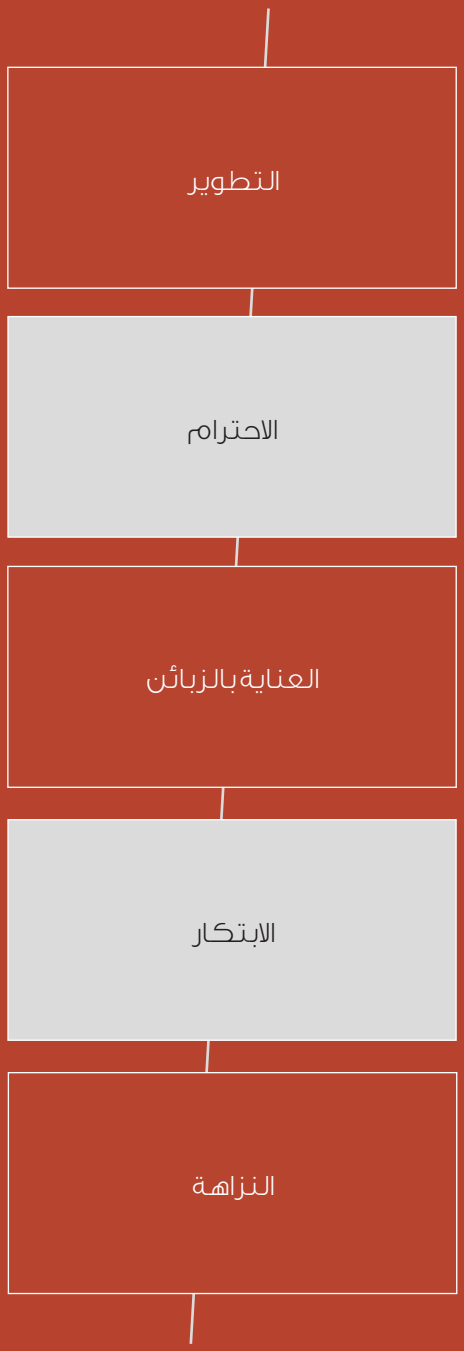

الشارة الدعائية

COMMITTED **TO YOU**

ملتزمون بك

كيف نحقّق رؤيتنا؟

كيف نحقّق رؤيتنا؟

لتحقيق رؤيتنا يجب علينا أن نقوم بالتالي

1. توظيف الأشخاص الأكفاء لدعم العمليات المصرفية لتقديم أفضل الخدمات لزبائننا.
2. جذب كبار المصرفيين ذوي المهارات والخبرة العالية في قطاعي الشركات والتجزئة المصرفية.
3. الاستثمار في التقنية والخدمات الموجهة لزبائن الشركات.
4. إعداد وتقديم منتجات جديدة.
5. تقديم برامج تدريبية لموظفينا.

3

إستراتيجيتنا

إستراتيجيات إدارات أتيب

إستراتيجيتنا

1 إستراتيجية تقنية المعلومات

1- تصدر الريادة التقنية في القطاع المصرفي لتقديم أفضل الخدمات
2- العمل بشكل وثيق مع جميع الإدارات لفهم احتياجاتهم الوظيفية من أجل تطوير الحلول التي تمكن المصرف من أن يكون الأفضل
3- استخدام تقنية المعلومات باستمرار لتحسين كفاءتنا
4- التأكد من أن جميع فروعنا مربوطة ومتصلة ببعضها
5- ضمان حماية وأمان البيانات باستخدام أفضل النظم والإجراءات الأمنية
6- ضمان استمرارية المصرف عبر وضع خطة التعافي من الكوارث وإنشاء موقع تشغيل بديل

2 إستراتيجية الامتثال

1- ضمان الامتثال لجميع التشريعات المحلية والدولية
2- بذل جميع الجهود لترسيخ ثقافة الامتثال
3- تعزيز آلية المراقبة الداخلية
4- تطبيق أفضل ممارسات مكافحة غسيل الأموال
5- التوعية المستمرة للموظفين حول أحدث القوانين والمناشير المصرفية
6- الامتثال لمعايير بازل 3 خلال 3 سنوات

3 إستراتيجية عمليات المكتب الخلفي

1- إعداد هيكلية لعمليات المكتب الخلفي تضمن دعم ومتابعة المهام بكفاءة وفعالية
2- بناء منظومة للعلاقات بين الإدارات تضمن متابعة وإنجاز جميع الالتزامات والمهام
3- التأكد من أن تطبيقنا لمفهوم اعرف زبونك متوافق مع المعايير الدولية
4- إعداد قاعدة بيانات لجميع التشريعات والقوانين وضمان الالتزام بها
5- تعزيز روح الشراكة بين المكتب الخلفي والمكتب الأمامي
6- ضمان تطوير وتنفيذ إجراءات التشغيل القياسية باستمرار
7- سرعة تمرير الصكوك وتسوية الأرصدة لتفادي أي نشاط غير قانوني محتمل

4 إستراتيجية الائتمان والمخاطر

1- ضمان إعداد إستراتيجية واضحة للائتمان والمخاطر والتوعية حولها داخل المصرف
2- تجهيز منظومة مصفوفة الائتمان والمخاطر
3- العمل مع مسؤولي العلاقات لاستقطاب زبائن جدد
4- تجهيز منظومة تقييم لتقدير احتياجات الزبائن
5- العمل مع إدارة الخزينة لمتابعة المخاطر الدولية
6- ترسيخ ثقافة مقاومة للمخاطر داخل المصرف

إستراتيجيتنا

5 إستراتيجية الإدارة المالية

1- ضمان إغلاق الميزانيات السنوية بنهاية الربع الأول من كل سنة لاحقة
2- تزويد الإدارة ومجلس الإدارة بتقارير مالية شهرية
3- العمل مع الإدارات الأخرى على تقدير وتحضير الميزانيات والتكاليف
4- مساعدة المصرف في تحقيق نسبة 15% لكفاية رأس المال (المستوى 1)
5- تقديم المشورة لخفض نسبة التكاليف إلى الدخل إلى 55%
6- ضمان مراقبة استثماراتنا بشكل صحيح
7- تطوير مراكز التكاليف المشتركة بين الإدارات
8- العمل مع الموارد البشرية لتحديد تكاليف الموظفين

6 إستراتيجية المراجعة الداخلية

1- إعداد وتنفيذ مراجعة داخلية منتظمة
2- ضمان الامتثال لجميع الإجراءات التشغيلية
3- تقديم تقارير المراجعة والتوصيات
4- إعداد تقارير تحذيرية تسمح للإدارة بسرعة تحديد المخاطر ومعالجتها

7 إستراتيجية العمليات التجارية الدولية

1- ضمان الامتثال بتشريعات UCP 600
2- العمل مع مسؤولي العلاقات لإعداد وتصميم حلول مبتكرة لتلبية احتياجات الزبائن
3- تنفيذ المعاملات بنسبة خطأ 0%
4- تحديثات فورية بحالة المعاملات
5- بناء سمعة تتميز بالدقة والانتظام في العمل

8 إستراتيجية الأعمال

1- غرس ثقافة خدمة الزبائن (الزبون دائماً على حق)
2- ضمان توفير خدمات مميزة وذات جودة عالية
3- فهم احتياجات الزبائن وتقديم الحلول لهم
4- استقطاب 80% من أعمال الزبائن
5- ترسيخ ثقافة بيع المنتجات والخدمات بين إدارات المصرف
6- مراقبة المنافسين وعروضهم
7- العمل بشكل وثيق مع الائتمان والمخاطر والعمليات
8- وضع أهداف لمسؤولي العلاقات
9- تكريس التقدم التقني لخدمة الزبائن
10- ضمان تمتع الزبائن بتجربة استثنائية داخل فروعنا
11- إبلاغ الزبائن بآخر التحديثات التشريعية والقانونية
12- معدل استبقاء الزبائن يجب أن يصل إلى 99%

9 إستراتيجية الموارد البشرية

1- اجتذاب أفضل المواهب في القطاع المصرفي
2- تصميم مسارات مهنية للدفع في اتجاه الامتياز والتفوق
3- إعداد برامج تدريبية قيادية لبناء قادة المستقبل
4- وضع خطة مرتبات ومكافآت مهنية تحفّز الموظفين ذوي الأداء المتميّز
5- إعداد هيكل تنظيمي يتميز بالفعالية والمرونة
6- بناء ثقافة المصرف على الإيجابية والنجاح في تقديم الخدمات والتركيز على الزبون والولاء الوظيفي والعمل الجماعي

4

المشاريع

نماء تمويل
Namaa Tamweel

منصة التعليم الإلكتروني
E-Learning Platform

مركز اتصالات أتيب
ATIB Call Center

منظومة مكافحة غسل الأموال
AML Tool

مشروع أتمتة العمليات المصرفية
E-workflow

المنصة الرقمية
Digital Platform